

المبحث العاشر

الرقابة على دستورية القوانين في الدولة الإسلامية

تمهيد

الدولة القانونية تتميز بسيطرة أحكام القانون عليها وهو ما يسمى بمبدأ المشروعية. وسيطرة أحكام القانون تتحقق بنفاذ مبدأ علو الدستور بحيث تخضع له جميع سلطات الدولة باعتباره القانون الأعلى للدولة^(١)، والضمان الحقيقي لاحترام نصوص بالدستور وتدعيم سيادة القانون وجعله حقيقة واقعة لا مبدأً نظرياً فحسب يتمثل في وجود رقابة فعّالة على دستورية القوانين من جانب هيئة مستقلة^(٢).

وهذه الرقابة تحافظ على الحدود الدستورية للسلطات، فتعمل على كبح جماح السلطة التشريعية، وذلك بمنع تطبيق القانون المخالف للدستور، كما تمنع السلطة التشريعية من التفريط في سلطتها في سن التشريع والتخلي عنها للسلطة التنفيذية فيما يعرف «بالتفويض التشريعي».

والرقابة الفعّالة على دستورية القوانين خير ضمان ضد استبداد البرلمان والحكام فهذه الرقابة تراقب المشرع وتضعه في إطاره المحدود، فوجود هذه الرقابة يجعل البرلمان يترث ويتأني قبل أن يصدر القانون؛ لأنه يعلم أنه إن خالف القانون أحكام الدستور، فإن هيئة الرقابة على دستورية القوانين ستحكم أن هذا القانون غير دستوري، ويكون مصيره هو عدم تطبيق أحكام هذا القانون، وفي ذلك حماية

(١) انظر:

د. رمزي الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، مرجع سابق، ص ٤٥٤.

د. عبد الحكيم حسن العيلي، مرجع سابق، ص ٥٨١.

(٢) د. عبد العزيز محمد محمد سلمان، رقابة دستورية القوانين، ص ١٣٦.

للدستور وصيانة له من العبث، وفي ذلك أيضاً ضمان وحماية لحقوق الأفراد وحررياتهم^(١)، وبذلك تعد الرقابة على دستورية القوانين أهم ضمانات من ضمانات التزام السلطة التشريعية بحدود التشريع وعدم مخالفتها.

والرقابة على دستورية القوانين تكون في الدولة ذات الدساتير الجامدة، حيث يلزم لتعديل الدستور إجراءات خاصة تختلف عن الإجراءات اللازمة لتعديل القوانين العادية، أما إذا كان الدستور مرتناً، فإنه لا يوجد في ظله رقابة على دستورية القوانين؛ وذلك لأن النصوص التي تضمنتها الوثيقة الدستورية تعد في ذات مرتبة نصوص القوانين العادية، فلا يستطيع القضاء أو أى جهة أخرى الامتناع عن تطبيق القانون مهما كان مخالفاً لأحكام الدستور؛ إذ أن القانون الذى يخالف قاعدة دستورية سابقة يكون قد عدلها في نفس الوقت^(٢).

وتتخذ الرقابة على دستورية القوانين أكثر من صورة، فمنها الرقابة السياسية ومنها الرقابة القضائية، ولكل من هذين النوعين أكثر من وجه.

فمن أوجه الرقابة السياسية ما هو سابق على صدور القانون ومنها ما هو لاحق، كما أن من أوجه الرقابة القضائية ما يكفل إلغاء القانون المخالف للدستور، ومنها ما يكتفى بالامتناع عن تطبيق هذا القانون على الدعوى المنظورة أمام القضاء^(٣).

(١) انظر:

- د. عبد العزيز محمد محمد سلمان، مرجع سابق، ص ١٤١.

- د. عبد الحكيم حسن العلي، مرجع سابق، ص ٥٨٢.

(٢) د. رمزي الشاعر، النظرية العامة للقانون الدستوري، مرجع سابق، ص ٤٥٤.

(٣) المرجع السابق، ص ٤٥٥.

(٤) القضاء في اللغة: إحكام الشيء وإمضاؤه.

ويعرف ابن شهاب الدين الرملي القضاء بأنه إلزام من له الإلزام بحكم الشرع. (انظر: ابن شهاب الدين الرملي، مرجع سابق، ج ٨، ص ٢٣٥).

كما يعرف الإمام الصنعاني القضاء بأنه إلزام ذى الولاية بعد الترافع (انظر: الصنعاني سبيل السلام شرح بلوغ المرام، ج ٤، ص ١٤٥٦).

ويفرق الإمام المقدسي بين القضاء والفتوى بأن القضاء هو الإخبار عن حكم شرعى مع الإلزام، أما الفتوى فهي الإخبار عن حكم شرعى من غير إلزام (انظر: المقدسي، الإقناع، ج ٤، ص ٣٧١).

الرقابة القضائية على دستورية القوانين في الإسلام

القضاء^(٤) في الإسلام من أعظم الولايات العامة التي اهتم بها الإسلام، ونوه بجليل عمله، ووضع شروطاً دقيقة^(١) لمن يتولاه، ووفر له الوسائل التي تكفل له أداء رسالته، ويهدف الإسلام من ذلك إلى أن يكون القضاء جهة حصينة، تعمل على حماية حقوق الأفراد وحررياتهم في مواجهة الحكام^(٢).

ومشروعية القضاء في الإسلام قوله - تعالى - :

﴿ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ ﴾ [المائدة: ٤٨].

وقوله - تعالى - : ﴿ وَإِنْ حَكَمْتَ فَاحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ ﴾ [المائدة: ٤٢].

وقد أجمع المسلمون على مشروعية تنصيب القضاء، والحكم بين الناس. والقضاء أمر ضروري لقيام الأمم وسعادتها، ولنصرة المظلوم، وحسم الخصومات وحل الخلافات، وإعطاء كل ذي حق حقه.

والقضاء بالحق في الإسلام من أقوى الفرائض بعد الإيمان بالله تعالى، وبه بعث الأنبياء والرسل، وبه اشتغل الخلفاء الراشدون، والقضاء في الإسلام فرض كفاية؛ لأن أمور الناس لا تستقيم بدونه^(٣).

ويعد القضاء في الإسلام ضماناً للحقوق، ومن أهم قواعد إرساء الحق، فالقضاء هو الحكم بين الناس بالحق، والحكم بما أنزل الله - عز وجل - ولذلك تعد

(١) فيشترط في القاضى فى الإسلام عدة شروط هى :

أولاً: العقل والبلوغ والإسلام والحرية والبصر والنطق.

ثانياً: العلم بالحلل والحرام وسائر الأحكام. وقد ذهب الفقهاء إلى أنه يجب العناية باختيار القضاة باعتبارهم حراس العدالة وتحت أيديهم أموال الناس وحياتهم.

انظر:

- ابن أبى الدم، أدب القضاء، ص ٧٥.

- د. محمد كامل عبيد، استقلال القضاء «دراسة مقارنة»، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية حقوق القاهرة، «منشورة كتاب»، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م. ص ٨٠: ١٠٦.

(٢) د. حازم عبدالمتعال الصعدي، مرجع سابق، ص ٤٤٨، ٤٤٩.

(٣) انظر: بهاء الدين المقدسى، العدة شرح العمدة، مكتبة الكليات الأزهرية، (د. ت.)، ص ٦٢٠.

ولاية القضاء من أهم الولايات التي تقوم على تنفيذ الأحكام وإنصاف المظلوم من الظالم (١).

ومما يدل على هيبة القضاء في الإسلام وجلاله، أن الإسلام جعل هيئة القضاء من هيبة الولاة أنفسهم؛ لأنه يقوم بالقضاء نيابة عن الوالى، وهو ما يعطيه منعة وقوة فى إنفاذ الأحكام (٢).

وقد جرى الرسول ﷺ على ذلك حيث بعث معاذ بن جبل - رضى الله عنه - إلى اليمن ليقضى بين الناس .

فالقضاء من الوظائف الداخلة تحت الخلافة، وكان الخلفاء فى صدر الإسلام يباشرونه بأنفسهم، وأول من دفعه إلى غيره وفوضه فيه عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - (٣) وقد كان لا يولى القضاء إلا مجتهداً (٤) والرقابة القضائية فى الإسلام يمثلها القضاء وولاية المظالم .

ولقد حرص الإسلام على أن يكون للقضاء سلطة مستقلة يخضع لها الحكام - بما فيهم الخليفة - شأنهم فى ذلك شأن الأفراد العاديين، فهم مؤاخذون فى الأفضية كسائر الناس، فيحق عليهم القتل إذا قتلوا إنساناً بغير حق، ويجبرون على رد ما يغتصبونه من أموال بالباطل، لا فرق بينهم وبين سائر الناس إذا ارتكبوا جريمة، أو إذا خالفوا أحكام التشريع الإسلامى (٥).

(١) د. منيب محمد ربيع، ضمانات الحرية فى النظام الإسلامى وتطبيقاتها، الأزهر، مجمع البحوث الإسلامىة، سلسلة البحوث الإسلامىة، السنة الرابعة عشرة، الكتاب الثانى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٣م، ص ٥٧، ٥٨.

(٢) انظر:

- المرجع السابق، ص ٥٨.

- د. كامل عبد السميع، مرجع سابق، ص ٣٤٢.

(٣) فولى أبا الدرداء قضاء المدينة، وولى شريحاً قضاء البصرة، وولى أبا موسى الأشعري قضاء الكوفة (انظر فى ذلك: ابن خلدون، المقدمة، ص ٢٠٠).

(٤) محمود بن محمد بن عرنوس، تاريخ القضاء فى الإسلام، طبعة المطبعة الأهلية الحديثة بالقاهرة، (د. ت. .)، ص ٨٢.

(٥) د. حازم عبد المتعال الصعيدى، مرجع سابق، ص ٤٤٩ : ٤٥١.

والقضاء فى الإسلام تميز بثلاث مزايا هى:

١- انحصار مصدر أحكامه فى أحكام الشريعة الإسلامية .

٢- استقلال القضاء الكامل وعدم خضوعه لهوى حاكم أو سلطة .

٣- مساواة الجميع أمام أحكامه حكماً ومحكومين^(١) .

فقد كان الخلفاء والحكام والولاة من المسلمين يخضعون للقضاء شأنهم فى ذلك شأن الرعية^(٢) والتاريخ الإسلامى ملئ بكثير من الأمثلة التى تدل على ذلك، ومن هذه الأمثلة:

١- أن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - ساوم رجلاً على فرس، ثم ركبه ليجره فأصابه العطب، فأراد عمر أن يرده إلى صاحبه فأبى، فقال له أمير المؤمنين عمر: اجعل بينى وبينك حكماً، فاختر الرجل شريحاً، فتحاكما إليه، فقال شريح بعد أن سمع حجة كل منهما: يا أمير المؤمنين خذ ما ابتعت أو رد كما أخذت، فقال عمر - رضى الله عنه - وهل القضاء إلا هكذا؟ سر إلى الكوفة، فبعثه قاضياً عليها^(٣) .

٢- أبى بن كعب وعمر بن الخطاب - رضى الله عنهما - اختصما فى شىء فحكماً زيد بن ثابت - رضى الله عنه - وذهبا إليه فى منزله، قال زيد - رضى الله عنه -: هلا أرسلت إلى يا أمير المؤمنين، قال عمر - رضى الله عنه -: فى بيته يؤتى الحكم^(٤) .

٣- أمير المؤمنين على بن أبى طالب - كرم الله وجهه - كان له درع ففقدت منه، ثم وجدها عند ذمى فلم يأخذها منه بالرغم من أنه أمير المؤمنين، بل ذهب إلى القاضى شريح ليفصل بينه وبين الذمى^(٥) .

(١) د. منيب محمد ربيع، مرجع سابق، ص ٦٥ .

(٢) د. محمد كامل عبيد، مرجع سابق، ص ١٠٦٩ .

(٣) انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، ج ٦، ص ١٨٣ .

(٤) انظر: السرخسى، المبسوط، ج ١٦، ص ٧٣ .

(٥) أبو يعلى الفراء الحنبلى، الأحكام السلطانية، صححه وعلق عليه محمد حامد الفقى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٣ هـ، ١٩٨٣ ص ٦٧ .

وهذه الوقائع تبين بجلاء أن سلطة القضاء فى الإسلام فوق كل السلطات بما فيها الخليفة أو رئيس الدولة، كما أن ولاية القضاء تشمل كل الأفراد بما فيهم الخليفة، فالقضاء فى الإسلام نموذج رائع للقضاء على مر العصور، وقد منح الإسلام القاضى سلطات واسعة يتمكن من خلالها من مباشرة أعماله دون الرجوع أو الخضوع إلى سلطات أخرى، والقضاة فى الإسلام خير قضاة عرفهم التاريخ علماً وفضلاً ونزاهةً وذكاءً واستقلالاً ومثانة فى الحق، وقد سجل التاريخ أعمالهم التى تعد مفخرة نفتخر بها^(١). وفى هذا الشأن يثور تساؤل ألا وهو: هل عرفت الدولة الإسلامية الرقابة على شرعية القوانين أى الرقابة على دستورية القوانين؟ وللإجابة على هذا التساؤل أود أن أذكر أن السلطة التشريعية الأصلية فى الإسلام - عز وجل - وما يقوم به الحكام من إصدار تشريعات فى الدولة الإسلامية يكون موافقاً لأحكام القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة فهما يمثلان المشروعية العليا للدولة، وأى تشريع يخالف هذه المشروعية العليا الثابتة يهدر ولا يعمل به^(٢).

والمسلمون الأوائل قد عرفوا الدفع بما يعرف فى عصرنا بعدم الدستورية، وكانوا يدفعون بعدم الدستورية فى كثير من الأحيان لمجرد توهم المخالفة، وكان القضاء مختصاً بنظر هذه الدفوع، ولم يكن منفرداً وحده بهذا الاختصاص، بل كان يشاركه فيه المحتسب، وناظر المظالم، وأحياناً من أصدر التشريع. فإذا صدر تشريع من الحاكم مخالفاً لنص قطعى الثبوت والدلالة ورد فى القرآن الكريم أو فى سنة الرسول ﷺ فإنه يكون غير ملزم لأى فرد من أفراد الدولة الإسلامية، ويجب رده والطعن فيه بعدم الدستورية.

والحالات التى صدر فيها تشريع مخالف للقرآن أو السنة النبوية كانت حالات قليلة؛ وذلك لأن الحكام فى ذلك الزمان كانوا على علم واسع وبصيرة نافذة بأحكام الكتاب والسنة، كما كان يوجد عدد كبير من المجتهدين^(٣).

(١) انظر: محمد حمد المحمود الرحيل، نظام القضاء فى الإسلام، رسالة ماجستير فى الدراسات الإسلامية «شعبة الشريعة»، معهد الدراسات الإسلامية العالية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م، ص ٤٣٠، ٤٣١.

(٢) د. عبد الحكيم حسن العلي، مرجع سابق، ص ٥٩٨، ٥٩٩.

(٣) د. منير حمد البياتي، مرجع سابق، ص ٣٧٥، ٣٧٦.

وكان الطعن بعدم الدستورية تجوز إثارته أمام القضاء بطريق الدعوى الأصلية، وبطريق الدفع، كما تجوز إثارته أمام السلطة التي أصدرت التشريع أو القرار، وليس في ذلك أية غضاضة لأن الجميع حكاماً ومحكومين هدفهم الوصول إلى شرع الله والخضوع له، كما يمكن للقاضي التصدى من تلقاء نفسه إذا ما رأى أن القانون الواجب التطبيق في الواقعة المعروضة أمامه مخالف لنص قطعى الثبوت والدلالة في القرآن والسنة النبوية.

ولا يشترط في دعوى الدستورية في الإسلام أية شروط من مصلحة أو صفة أو غير ذلك من الشروط، فهي من قبيل دعاوى الحسبة؛ لأنها في حقيقتها نهى عن المنكر. وكانت جميع المحاكم في الدولة الإسلامية مختصة بالنظر في هذه الدعاوى والفصل فيها^(١).

وإذا كان الحكم هو عدم الدستورية فإن الأثر المترتب على ذلك هو البطلان المطلق أو الانعدام لذلك التشريع الذي ثبت مخالفته لأحكام الشريعة الإسلامية وصفحات التاريخ الإسلامي، تبين عظمة الحكم الإسلامي، وحرص أفراد المجتمع حكاماً ومحكومين على الحفاظ على الشرعية الدستورية حتى في أدق المواقف، والأمثلة على ذلك كثيرة أكتفى بذكر عدد منها:

١ - عندما أصدر الخليفة الأول للمسلمين أبو بكر الصديق - رضى الله عنه - قراراً بإعلان الحرب على المرتدين مانعى الزكاة بادر عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - بالطعن في دستورية هذا القرار لمخالفته للحديث الثابت عن الرسول ﷺ «من قالها - يعنى أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله - فقد عصم منى ماله ودمه إلا بحقه وحسابه على الله تعالى»^(٢).

وقد بحث الخليفة الذى أصدر القرار أبو بكر الصديق - رضى الله عنه - هذا الطعن وحكم برفضه وجاء فى حيثيات الحكم قوله: «والله لو منعونى عقلاً كانوا

(١) ليس هناك ما يمنع من وجهة النظر الإسلامية من أن نخصص محكمة مركزية للفصل فى موضوع الدستورية (انظر فى ذلك د. عبد العزيز محمد محمد سالم، مرجع سابق، ص ١٢٨).

(٢) صحيح: أخرجه مسلم فى صحيحه كتاب الإيمان (ح/ ٢٨) (١/ ٥٧) والترمذى فى سننه ك/ الدعوات (ح/ ٣٤٧٣) (٥/ ٥١٤) والبغدادى فى تاريخ بغداد (٧/ ٩٢).

يؤدونه إلى رسول الله ﷺ لأقاتلهم على منعها، إن الزكاة حق المال، والله لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة»، وقد اقتنع المسلمون بهذا الحكم وبخاصة عمر بن الخطاب -رضى الله عنه- حيث شرح الله صدره للقتال، وعرف أن ما قرره أبو بكر الصديق هو الحق^(١).

٢- فى عهد عمر بن الخطاب -رضى الله عنه- أصدر تشريعاً بعدم زيادة مهور النساء وقال فى خطبة له : «من غالى فى مهر امرأة جعلته فى بيت المال» فطعنت امرأة من المسلمين بعدم دستورية -شرعية- هذا التشريع أمام عمر بن الخطاب واستندت فى ذلك إلى قوله -تعالى- : ﴿وَأْتِمُوا إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَتَانَا وَإِثْمًا مِيبِينَا﴾ [النساء : ٢٠].

فقال عمر -رضى الله عنه- : «اللهم غفرانك، أكل الناس أفقه من عمر؟» ثم صعد المنبر وقال : «كنت نهيتكم أن لا تزيدوا فى المهور على أربعمئة درهم فمن شاء فليفعل»^(٢).

٣- فى عهد عمر بن عبد العزيز -رضى الله عنه- دخل القائد قتيبة بن مسلم الباهلى مدينة سمرقند على رأس جيش من المسلمين دون أن يعلن أهلها، مخالفاً بذلك الإجراءات التى يجب اتخاذها قبل القتال، والتى قررها حديث الرسول ﷺ «إذا لقيت عدوك فادعه أولاً لإحدى خصال ثلاث: ادعه إلى الإسلام فيكون منا، وإن أبوا إلا البقاء على دينهم وسلطانهم فاسألهم الجزية، فإن رضوا فاجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه وكف عن قتالهم، وإن أبوا الجزية فاستعن بالله وقاتلهم»^(٣).

فلما دخل قائد الجيش المدينة بدون اتخاذ هذه الإجراءات طعن أهل سمرقند بعدم دستورية -شرعية- دخول الجيش الإسلامى إلى مدينتهم، ورفعوا طعنهم إلى

(١) انظر: ابن كثير، البداية والنهاية، ج ٦، ص ٣٠٤.

(٢) انظر: ابن تيمية، عمر بن الخطاب رضى الله عنه، مرجع سابق، ص ١٢٣.

(٣) صحيح: أخرجه مسلم فى صحيحه ك/الجهاد ب/ تأمير الإمام الأمراء على البعث ووصيته إياهم بأداب الغزو وغيرها (ح/١٧١٣) (١٢/٣٧) وأبو داود فى سننه ك/الجهاد (ح/٢٦١٢) (٣/٣٧)، والترمذى فى سننه ك/السير ب/ ما جاء فى وصيته ﷺ فى القتال (ح/١٦١٧) (٤/١٦٢)، (١٦٣) وقال: حديث حسن صحيح. وأخرجه ابن ماجه فى سننه ك/الجهاد ب/ وصية الإمام (ح/٢٨٥٨) (٢/٩٥٣) وأحمد فى مسنده (٥/٣٥٢).

أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز - رضى الله عنه - فأحال الطعن إلى القاضى «سليمان جَمِيع بن حاضر» الذى فحص الطعن وأصدر حكماً بعدم دستورية - شرعية - دخول الجيش الإسلامى للمدينة، وأمر بخروج الجيش الإسلامى منها^(١).

٤ - لقد حرص القضاء فى الدولة الإسلامية على رقابة دستورية أو شرعية القوانين، حتى عندما انقلبت الخلافة إلى ملك عضوض^(٢)، ومن الأدلة البارزة على ذلك ما حدث بين الخليفة العباسى المأمون، والقاضى يحيى بن أكثم، حيث أصدر الخليفة المأمون تشريعاً يقضى بتحليل زواج المتعة، فتبرم بعض الناس منه، وعلم به القاضى يحيى بن أكثم، فذهب إلى مجلس الخليفة ودار بينه وبين الخليفة الحوار التالى:

قال الخليفة للقاضى يحيى: مالى أراك متغيراً؟ فقال القاضى: هو غم يا أمير المؤمنين لما حدث فى الإسلام. قال الخليفة: وما حدث فيه؟ قال: النداء بتحليل الزنا. قال: الزنا؟! قال: نعم، المتعة زنا. قال: ومن أين قلت هذا؟! قال: من كتاب الله وحديث رسول الله ﷺ قال الله - تعالى -: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ (١) الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ (٢) وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ (٣) وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ (٤) وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ (٥) إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ (٦) فَمَنْ ابْتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ﴿ [المؤمنون ١-٧].

يا أمير المؤمنين: زوجة المتعة ملك يمين؟ قال: لا. قال: فهى الزوجة التى عنى الله ترث، وتورث، وتلحق الولد، ولها شرائطها؟ قال: لا. قال: فقد صار

(١) بعد صدور حكم القاضى «سليمان» قال أهل الرأى من سمرقند: قد خالضنا هؤلاء القوم وأقمنا معهم، وأمنونا وأمناهم فإن حكم لنا عدنا إلى الحرب، ولا ندرى لمن يكون الظفر، وإن لم يكن لنا كنا قد اجتلبنا عداوة فى المنازعة، فتركوا الأمر على ما كان ورضوا ولم ينازعوا انظر فى ذلك: تاريخ الطبرى، ج ٤، ص ٦٩.

(٢) انظر:

د - يس عمر يوسف، استقلال السلطة القضائية فى النظامين الوضعى والإسلامى، رسالة دكتوراه مقدمة لحقوق عين شمس، ١٩٨٤ م. ص ٣٣٤، ٣٣٥.

د - عبد العزيز محمد محمد سلمان، مرجع سابق، ص ١٢٩.

متجاوز هذين من العادين ، وهذا الزهرى يا أمير المؤمنين ، روى عن عبدالله والحسن ابني محمد بن الحنفية عن أبيهما عن على - كرم الله وجهه - قال : أمرنى رسول الله ﷺ بأن أنادى بالنهى عن المتعة وتحريمها ، بعد أن كان أمر بها ، فالتفت المأمون إلى الحاضرين فقال : أمحفوظ هذا من حديث الزهرى ؟ فقالوا : نعم يا أمير المؤمنين رواه جماعة منهم مالك .

فقال الخليفة : أستغفر الله ، نادوا بتحريم المتعة ، فنادوا بها^(١) .

ومن الواقعة السابقة يتبين أن هذه دعوى شرعية أو ما يعرف فى عصرنا دعوى دستورية ، تصدى فيها القاضى للدستورية من تلقاء نفسه ، فحضر مجلس الخليفة ، وناقش الخليفة فى مدى شرعية هذا التشريع ، وانتهت المناقشة بأن أصدر القاضى حكماً بعدم شرعية التشريع الذى أباح زواج المتعة وإلغاءه ، وعلى الفور سارع الخليفة أمير المؤمنين - أى رئيس الدولة - إلى تنفيذ حكم القضاء بإلغاء تشريعه ، حيث أمر المنادى بأن ينادى بتحريم المتعة .

ومن الوقائع السابقة يتبين أن الدولة الإسلامية قد عرفت جيداً فكرة الرقابة على دستورية القوانين ، وطبقها بطرقها المختلفة فعرفت بطريقتي الرقابة السياسية^(٢) ، وبطريقة الرقابة القضائية^(٣) ، والتطبيقات العديدة التى سبق ذكرها تؤيد ذلك .

وبهذا أكون قد انتهيت بعون الله وتوفيقه من هذا الكتاب - **الدولة الإسلامية والمبادئ الدستورية الحديثة** - وأرجو أن أكون قد وفقت فى هذا الكتاب فيما

(١) انظر :

- الخطيب البغدادي ، تاريخ بغداد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، (د . ت .) ، ج ١٤ ، ص ١٩٩ ، ٢٠٠ .

- ابن خلكان ، وفيات الأعيان ، تحقيق د . إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، (د . ت .) ، ج ٦ ، ص ١٤٩ ، ١٥٠ .

(٢) من الأدلة على ذلك طعن عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - بعدم شرعية - دستورية - قرار أبي بكر الصديق - رضى الله عنه - بإعلان الحرب على المرتدين أمام الخليفة ذاته ، وهو السلطة التى أصدرت هذا القرار كما سبق ذكر ذلك فى المتن .

(٣) انظر :

- د . يس عمر يوسف ، مرجع سابق ، ص ٣٣٢ : ٣٣٥ .

- د . عبدالعزيز محمد محمد سلمان ، مرجع سابق ، ص ١٢٧ : ١٣٠ .

عرضت وفيما رجحت، وحسبى أنى لم أدخر جهداً ولم أبخل بوقت فى سبيل الوصول بالكتاب إلى ما يجب أن يكون عليه، وما جاء فى هذا الكتاب قد جاء وفق قدرتى البشرية الناقصة، فالكمال لله وحده، فإن كنت قد أخطأت فمن نفسى والشيطان، وإن أصبت فمن توفيق الرحمن، ولا أدعى الكمال فيما كتبت، ولا أتعالى على التوجيه والنقد، وإنما أنشد المثل الأعلى، وأصبو إلى الارتقاء، وأصغى إلى التوجيه النافع والكلمة الناصحة، وأتقبل كل نقد إيماناً منى بأن الباحث الحق هو الذى يتسع صدره لكل نقد ولا يتعصب لرأيه ولا يغتر بجهدده، ولا يغفل عما عند غيره من فضل، ولا ينكر ما لدى سواه من خير، ويستمع إلى وجهات النظر المتعددة سواء وافقت رأيه أو خالفته.

ولا أدعى القول إننى وفيت الموضوع حقه من البحث والدراسة، ولعلنى أكون قد ساهمت بلبنة فى بناء المكتبة الإسلامية والمكتبة القانونية وكل ما أرجوه أن أكون قد حققت بعض الفائدة، وأدعو الله - عز وجل - أن لا يحرمنى من أجر المجتهدين وحسبى أجر المخطئ.

وما دفعنى إلى كتابة هذا الكتاب هو أن تتسبّد أحكام الشريعة الإسلامية، وأن نهتدى بهديها ونعم بنورها.

والله أسأل أن يكون من وراء القصد، وهو الهادى إلى سواء السبيل، كما أسأله -عز وجل- أن يجعل هذا الكتاب من العلم النافع، وأن يكون خالصاً لوجهه الكريم، وأن يزيل بنور شريعته ظلمة القوانين المخالفة للشريعة الإسلامية، وأن يوفقنا للعمل بما علمنا، وأن يجعل هذا العمل فى ميزان حسناتنا يوم القيامة إنه نعم المولى ونعم النصير.

وصلى الله وسلم على النبى المختار وعلى آله وصحبه البررة الأخيار وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم القرار.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والله الحمد فى الأولى والآخرة
وصلاةً وسلاماً على خاتم الأنبياء والمرسلين.

قائمة المراجع (*)

- ١- ابن أبي الدم: أدب القضاء وهو الدرر المنظومات في الأقضية والحكومات، تحقيق د. محمد مصطفى الزحيلي، دار الفكر، دمشق، سوريا، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
 - ٢- ابن تيمية: مجموع فتاوى ابن تيمية، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي وساعده ابنه محمد، مكتبة ابن تيمية، (د.ت.)، ج ٥، الأسماء والصفات.
 - ٣- ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل، طبعة مطبعة التمدن، الطبعة الأولى، ١٣٢١هـ.
 - ٤- ابن عابدين: حاشية ابن عابدين «رد المختار على الدر المختار»، (د.ت.).
 - ٥- ابن فرحون: تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، بدون تاريخ وبدون دار نشر.
 - ٦- ابن قدامة: المغنى، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د.ت.).
 - ٧- ابن قيم الجوزية: إعلام الموقعين عن رب العالمين، راجعه وقدم له وعلق عليه طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الكليات الأزهرية، محرم ١٣٨٨هـ، أبريل ١٩٦٨م، وطبعة ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
 - ٨- ابن كثير: البداية والنهاية، تحقيق أحمد عبد الوهاب فتيح، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩١م.
 - ٩- ابن منظور: لسان العرب، دار المعارف، (د.ت.).
 - ١٠- أبو الأعلى المودودي: تدوين الدستور الإسلامى، دار التراث العربى، (د.ت.).
 - ١١- _____: الحكومة الإسلامية، ترجمة أحمد إدريس، الدار السعودية للنشر والتوزيع، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
 - ١٢- أبو بكر الجزائري: عقيدة المؤمن، مؤسسة جمال، بيروت، لبنان، (د.ت.).
 - ١٣- أبو حامد الغزالي: إحياء علوم الدين، دار الريان للتراث، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- (*) اكتفينا في هذه القائمة بالمراجع الأساسية التي اعتمد عليها هذا الكتاب، أما المراجع الأخرى فقد تم كتابتها بياناتها بالكامل في هوامش الصفحات.

- ١٤- د. أحمد إبراهيم السبيلي: المسئولية السياسية لرئيس الدولة فى النظم الوضعية والفكر السياسى الإسلامى، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
- ١٥- د. أحمد شوقى الفنجري: كيف نحكم بالإسلام فى دولة عصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
- ١٦- أحمد عبد الجواد: والله الأسماء الحسنى فادعوه بها، قرأه فضيلة الإمام شيخ الأزهر عبد الحليم محمود وآخرون، دار الريان، (د.ت.).
- ١٧- البيهقى: الأسماء والصفات، دار إحياء التراث العربى، بيروت، لبنان (د.ت.).
- ١٨- الزركشى: البحر المحيط فى أصول الفقه، تحرير د. عمر سليمان الأشقر، راجعه د. عبد الستار أبو غدة، د. محمد سليمان الأشقر، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
- ١٩- د. السيد خليل هيكل، موقف الفقه الدستورى التقليدى والفقه الإسلامى من بناء وتنظيم الدولة، دار النهضة العربية، (د.ت.).
- ٢٠- السرخسى: المبسوط، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
- ٢١- السيوطى: الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
- ٢٢- الشاطبى: الموافقات فى أصول الأحكام، طبعة الدار الثقافية العربية، بيروت، لبنان، (د.ت.). وطبعة دار إحياء الكتب العربية، (د.ت.).
- ٢٣- د. الشافعى أبو راس: التنظيمات الساسية الشعبية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ١٩٧٤م.
- ٢٤- الفخر الرازى: المحصول فى علم أصول الفقه، دراسة وتحقيق د. طه جابر فياض العلوانى، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- ٢٥- القرطبى: الجامع لأحكام القرآن، تحقيق د. محمد إبراهيم الحفناوى، دار الحديث، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- ٢٦- —: جامع الأحكام الفقهية، جمع وتصنيف فريد عبد العزيز الجندى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- ٢٧- الشهر ستانى: الملل والنحل، صححه وعلق عليه أحمد فهمى محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
- ٢٨- الماوردى: الأحكام السلطانية والولايات الدينية، دار ابن خلدون، الإسكندرية، (د.ت.).
- ٢٩- النووى: روضة الطالبين وعمدة المفتين، المكتب الإسلامى، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.
- ٣٠- د. أميمة فؤاد مهنا: المرأة والوظيفة العامة، دار النهضة العربية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.

- ٣١- د. بكر أحمد راغب : العلاقة بين السلطات فى النظام البرلمانى والنظام الإسلامى، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، ١٤٠٤هـ.
- ٣٢- د. ثروت بدوى : النظم السياسية، دار النهضة العربية، ١٩٨٦م.
- ٣٣- د. جمال أحمد السيد جاد المراكبى : الخلافة الإسلامية بين نظم الحكم المعاصرة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس.
- ٣٤- حامد عبد الماجد السيد قويسى : الوظيفة العقيدية للدولة الإسلامية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.
- ٣٥- د. حسن عبد الرؤوف محمد البدوى : فقه الشورى فى الإسلام، مطبعة التقدم، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.
- ٣٦- د. حسن عبد المنعم خيرى البدرأوى : الأحزاب السياسية والحريات العامة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، ١٩٩٢م.
- ٣٧- د. حازم عبد المتعال الصعبدى : النظرية الإسلامية فى الدولة مع المقارنة بنظرية الدولة فى الفقه الدستورى الحديث، رسالة دكتوراه «منشورة كتاب»، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.
- ٣٨- د. راشد عبد الله سعيد : السلطات العامة ومقاومة طغيانها فى النظام الوضعى والشريعة الإسلامية «دراسة مقارنة»، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٩٥م.
- ٣٩- د. رشاد حسن خليل : نظرية المساواة فى الشريعة الإسلامية، رسالة دكتوراه، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٦م.
- ٤٠- د. رفعت محمد سيد أحمد : ظاهرة الإحياء الإسلامى فى السبعينيات «دراسة حالة مقارنة لمصر وإيران»، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٨٨م.
- ٤١- د. رمزى طه الشاعر : النظرية العامة للقانون الدستورى، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.
- ٤٢- د. رمضان محمد بطيخ : الرقابة على أداء الجهاز الإدارى، دراسة علمية وعملية فى النظم الوضعية والإسلامية، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- ٤٣- د. سعاد الشرقاوى، د. عبد الله ناصف : نظم الانتخابات فى العالم وفى مصر، دار النهضة العربية، مارس ١٩٨٤م.
- ٤٤- د. سعاد الشرقاوى : النظم السياسية فى العالم المعاصر، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
- ٤٥- د. سليمان محمد الطماوى : السلطات الثلاث فى الدساتير العربية وفى الفكر السياسى الإسلامى، دار الفكر العربى، الطبعة الثالثة، ١٩٧٤م.

- ٤٦- سيد قطب: معالم في الطريق، دار الشروق، الطبعة الشرعية الخامسة عشرة، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- ٤٧- شهاب الدين الرملي: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأخيرة، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- ٤٨- د. صالح حسن سميع: الحرية السياسية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، دار الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٨م.
- ٤٩- د. صبحى عبده سعيد: الحاكم وأصول الحكم فى النظام الإسلامى، دار الفكر العربى، ١٩٨٥م.
- ٥٠- _____: السلطة السياسية فى المجتمع الإسلامى، وكالة الأهرام للتوزيع بالداخل والخارج، القاهرة، ١٩٩١م.
- ٥١- د. صلاح الدين فوزى: البرلمان «دراسة مقارنة تحليلية لبرلمانات العالم»، دار النهضة العربية، ١٩٩٤م.
- ٥٢- د. صلاح الصاوى: التعددية السياسية فى الدولة الإسلامية، دار الإعلام الدولى، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
- ٥٣- د. عائشة عبد الرحمن (بنت الشاطىء): تراجم سيدات بيت النبوة رضى الله عنهن، دار الكتاب العربى، بيروت، لبنان، (د. ت.).
- ٥٤- د. عبد الجليل محمد على: مبدأ المشروعية فى النظام الإسلامى والأنظمة القانونية المعاصرة: «دراسة مقارنة»، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٨٣م.
- ٥٥- د. عبد الحكيم حسن العيلى: الحريات العامة فى الفكر والنظام السياسى فى الإسلام «دراسة مقارنة»، رسالة دكتوراه، دار الفكر العربى، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
- ٥٦- د. عبد الحميد متولى: أزمة الأنظمة الديمقراطية، دار المعارف، الطبعة الثانية، ١٩٦٣م.
- ٥٧- د. عبد الرحمن الجزيرى: الفقه على المذاهب الأربعة، دار الريان للتراث، (د. ت.).
- ٥٨- د. عبد العزيز محمد محمد سلمان: رقابة دستورية القوانين، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٩٩٤م.
- ٥٩- د. عبد المنعم البدر اوى: المدخل للعلوم القانونية، مطابع دار الكتاب العربى، القاهرة، ١٩٦٢م.
- ٦٠- د. عبد القادر أحمد محمد: الإجماع فى الفكر السياسى الإسلامى والمعاصر، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- ٦١- عبد القادر عودة: التشريع الجنائى الإسلامى مقارنةً بالقانون الوضعى، دار التراث للطبع والنشر، الطبعة الثالثة، ١٩٧٧م.

- ٦٢- د. عيد بن مسعود الجهني: تطور النظام السياسي في المملكة العربية السعودية بين الوضعية والفكر الإسلامي ومدى تأثيره بالنهضة البترولية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، ١٩٩٦م.
- ٦٣- د. عبد الناصر توفيق العطار: مدخل لدراسة القانون وتطبيق الشريعة الإسلامية، مطبعة السعادة، ١٩٧٨م.
- ٦٤- _____: تطبيق الشريعة الإسلامية في العالم الإسلامي، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، ١٩٩٣م.
- ٦٥- الشيخ عبد الوهاب خلاف: السلطات الثلاث في الإسلام، مجلة القانون والاقتصاد، تصدرها كلية الحقوق، جامعة القاهرة، السنة السابعة، العدد الرابع، ١٩٣٧م.
- ٦٦- د. فتحى عبد الكريم: الدولة والسيادة في الفقه الإسلامي: «دراسة مقارنة» رسالة دكتوراه «منشورة كتاب»، مكتبة وهبة، الطبعة الثانية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- ٦٧- د. فتحى عبد النبي الوحيدى: الفقه السياسى والدستورى فى الإسلام «دراسة مقارنة»، مطابع الهيئة الخيرية، غزة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- ٦٨- د. فؤاد محمد النادى: مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون فى الفقه الإسلامى، مطبعة دار نشر الثقافة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٣/١٩٧٤م، ١٣٩٤/١٣٩٤هـ.
- ٦٩- د. فؤاد عبد المنعم أحمد: أصول نظام الحكم فى الإسلام مع بيان التطبيق فى المملكة العربية السعودية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
- ٧٠- فوزى على خليل: دور أهل الحل والعقد فى النموذج الإسلامى لنظام الحكم، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٠م.
- ٧١- د. محسن خليل: النظم السياسية والقانون الدستورى، منشأة المعارف، الإسكندرية، الطبعة الثانية، ١٩٧١م.
- ٧٢- د. محمد أبو زيد على: الازدواج البرلمانى وأثره فى تحقيق الديمقراطية «دراسة مقارنة وتطبيقية على النظام الدستورى المصرى»، رسالة دكتوراه، مطابع الطوبجى، القاهرة، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
- ٧٣- د. محمد أنس قاسم جعفر: الوسيط فى القانون العام «أسس وأصول القانون الإدارى»، دار النهضة، ١٩٨٤، ١٩٨٥م.
- ٧٤- الشيخ محمد رشيد رضا: تفسير المنار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م.
- ٧٥- د. محمد زكى عبد البر: تقنين الفقه الإسلامى، إدارة إحياء التراث الإسلامى، دولة قطر، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.
- ٧٦- الإمام محمد عبده: الإسلام والنصرانية، دار المنار بمصر، الطبعة الثامنة، ١٣٧٣هـ.

- ٧٧- د. محمد مرغنى خيرى : الوجيز فى النظم السياسية ، بدون دار نشر ، ٨٦ / ١٩٨٧ م .
- ٧٨- مشروعات تقنين الشريعة الإسلامية ، إعداد اللجنة التحضيرية لتقنين الشريعة الإسلامية بإشراف مجمع البحوث الإسلامية ، الأزهر الشريف ، الطبعة التمهيديّة ، ١٣٩٢ هـ ، ١٩٧٢ م .
- ٧٩- د. محمد بلتاجى : بحوث مختارة فى السنة ، مكتبة وهبة ، ١٤١٧ هـ ، ٩٦ / ١٩٩٧ م .
- ٨٠- د. محمد سليم العوا : فى النظام السياسى للدولة الإسلامية ، دار الشروق ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠ هـ ، ١٩٨٩ م .
- ٨١- د. محمد عمارة ، هل الإسلام هو الحل ، لماذا وكيف ؟ دار الشروق ، الطبعة الأولى ، ١٤١٥ هـ ، ١٩٩٥ م .
- ٨٢- د. مصطفى أبوزيد فهمى : فن الحكم فى الإسلام ، المكتب المصرى الحديث ، (د . ت .) .
- ٨٣- _____ : الدستور المصرى فقهاً وقضاء ، دار المطبوعات الجامعية ، الطبعة التاسعة ، ١٩٩٦ م .
- ٨٤- د. مصطفى كمال وصفى : النظام الدستورى فى الإسلام مقارناً بالنظم العصرية ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤١٤ هـ ، ١٩٩٤ م .
- ٨٥- د. محمود عاطف البنا : النظم السياسية ، دار الفكر العربى ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ م .
- ٨٦- الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت : الإسلام عقيدة وشريعة ، دار الشروق ، الطبعة السادسة عشرة ، ١٤١٠ هـ ، ١٩٩٠ م .
- ٨٧- مناع القطان : تاريخ التشريع الإسلامى ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الرابعة ، (د . ت .) .
- ٨٨- د. منير حميد البياتى : الدولة القانونية والنظام السياسى الإسلامى «دراسة دستورية مقارنة» ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة .
- ٨٩- ناهد محمود عرنوس : المؤسسة فى النظام السياسى الإسلامى ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٤١٣ هـ ، ١٩٩٢ م .
- ٩٠- د. نريمان عبد الكريم أحمد ، معاملة غير المسلمين فى الدولة الإسلامية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٦ م .
- ٩١- د. نعمان أحمد الخطيب : الأحزاب السياسية ودورها فى أنظمة الحكم المعاصرة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة عين شمس ، ١٩٨٣ م .
- ٩٢- د. نيفين عبد الخالق مصطفى يوسف : المعارضة فى الفكر السياسى الإسلامى ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣ م .

٩٣- هارون طيب جوسوه: السلطة التشريعية في ماليزيا، رسالة ماجستير، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.

٩٤- د. هاني الدرديري: نظام الشورى الإسلامي مقارنًا بالديمقراطية النيابية المعاصرة، رسالة دكتوراه، «منشورة كتاب»، بدون دار نشر، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٩٥- د. وهبة الزحيلي: الفقه الإسلامي وأدلته، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٩٦- د. يوسف القرضاوي: الحلال والحرام في الإسلام، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الثالثة عشرة، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٧م.

٩٧- —————: فتاوى معاصرة، دار الوفاء، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.

٩٨- —————: من فقه الدولة في الإسلام، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.

مراجع الأحاديث النبوية:

١- أبو داؤد الطيالسي: مُسند أبي داؤد الطيالسي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د.ت.).

٢- أبو نعيم: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

٣- ابن حبان: الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، حققه وخرّج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٤- ابن حجر العسقلاني: فتح الباري بشرح صحيح البخاري (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، محب الدين الخطيب، دار الفكر «د.ت.»، و(طبعة دار الريان للتراث)، الطبعة الأولى، راجعه قصي محب الدين الخطيب، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٦م.

٥- ابن خزيمة: صحيح ابن خزيمة، حققه وعلق وخرّج أحاديثه وقدم له د. محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.

٦- ابن عبد البر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد، حققه وعلق على حواشيه وصححه مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري، وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية، المملكة المغربية، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م.

٧- ابن عدّي: الكامل في ضعفاء الرجال، قرأها ودققها على المخطوطات يحيى مختار غزاوي، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، محرم ١٤٠٩هـ، أغسطس ١٩٨٨م.

٨- ابن ماجة: سنن ابن ماجة، دار إحياء التراث العربي، القاهرة، (د.ت.).

٩- أبو داود: سنن أبي داود، دار الحديث، القاهرة، (د.ت.).

١٠- أحمد بن حنبل: المُسند (طبعة الحلبي، دار صادر، بيروت، «د.ت.»، و(طبعة دار

الحديث، القاهرة)، شرحه وصنع فهارسه أحمد محمد شاكر، أكمله حمزة الزين، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.

١١- الألباني:

- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، إشراف محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الرابعة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، (طبعة مكتبة المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م) و(طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م).

١٢- البخاري: الأدب المفرد، ترتيب وتقديم كمال يوسف الحوت، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٣- البغوي: شرح السنة، تحقيق زهير الشاويش، شعيب الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

١٤- البيهقي:

- السنن الكبرى، إعداد د. يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.

- شعب الإيمان، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه، د. عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٥- التبريزي: مشكاة المصابيح، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

١٦- الترمذي: الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، الجزء الثالث، تحقيق وتخريج وتعليق محمد فؤاد عبد الباقي، والجزء الرابع تحقيق إبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، القاهرة، (د.ت.).

١٧- الحاكم: المستدرک علی الصحيحین، دراسة وتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

١٨- الحَمِيدِي: المسند، حقق أصوله وعلق عليه الشيخ حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م.

- ١٩- الخطيب البغدادي : تاريخ بغداد أو مدينة السلام منذ تأسيسها حتى سنة ٤٦٣هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت.).
- ٢٠- الدارقطني : سُنن الدارقطني، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- ٢١- الدارمي : سُنن الدارمي، دار الفكر، بيروت، (د.ت.).
- ٢٢- الزبيدي : إنحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين، دار الفكر، (د.ت.).
- ٢٣- الزيلعي : نصب الراية لأحاديث الهداية، دار الحديث، القاهرة، (د.ت.).
- ٢٤- الطبراني :
- المعجم الكبير، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد الحميد السلفي، (د.ت.).
- المعجم الصغير، تقديم وضبط كمال يوسف الحوت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- المعجم الأوسط، تحقيق أبو معاذ طارق بن عوض الله بن محمد، أبو الفضل عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
- ٢٥- الطحاوي :
- شرح معاني الآثار، حققه وضبطه ونسقه وصححه وعلق عليه محمد زهيرى النجار، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- شرح مشكل الآثار، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
- ٢٦- العجلوني : كشف الخفاء ومُزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- ٢٧- العقيلي : الضعفاء الكبير، حققه ووثقه د. عبد المعطى أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- ٢٨- المنذرى : الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، ضبط أحاديثه وعلق عليه مصطفى محمد عمارة، دار الحديث، القاهرة، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- ٢٩- النسائي :
- سُنن النسائي بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي وحاشية الإمام السندی، دار الجيل، بيروت، لبنان، (د.ت.).
- السنن الكبرى، تحقيق د. عبد الغفار سليمان البنداري، سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

٣٠- الهندي: كثر العمال في سنن الأقوال والأفعال، ضبطه وفسر غريبه الشيخ بكرى حيانى، صححه ووضع فهارسه وفتحاه الشيخ صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٣١- الهيثمي: مجمع الزوائد ومنبع الفوائد بتحرير الحافظين الجليلين: العراقي وابن حجر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٣٢- د. أحمد عمر هاشم: مباحث في الحديث الشريف، إصدار قطاع المعاهد الأزهرية، الأزهر الشريف، (د.ت.).

٣٣- د. محمود الطحان: تيسير مصطلح الحديث، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الثامنة، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٣٤- عبد الرزاق: المصنف، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه حبيب الرحمن الأعظمي، من منشورات المجلس العلمي، سملك، سورت، الهند، (د.ت.).

٣٥- عبد بن حميد: المنتخب من مسند عبد بن حميد، حققه وضبط نصه وخرج أحاديثه السيد صبحى البدرى السامرائى، محمود محمد خليل الصعيدى، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٣٦- مسلم: صحيح مسلم، «طبعة مكتبة الحلبي (د.ت.).» (طبعة دار الحديث، القاهرة، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م).

دلالة مختصرات الأحاديث النبوية:

ك= كتاب ب=باب (ح /)= (حديث / رقم الحديث)

(رقم / رقم)= (رقم الجزء / رقم الصفحة)